

الجزم والنصب، أو فعل الجواب فهما والرفع على القطع، و«الواو كالفاء» إلا في النصب فعلى معنى الجمع. [٣٦ ظ] ولا يتقدّمان مع المعمول على معمول ما قبلهما، ولا تُضمّر «أن» في غير ما ذكر إلا ضرورة، أو ندوراً.

الجازم لفعل: «لَمْ» لنفي ماضٍ منقطع، و«لَمَّا» لنفيه متصلًا بزمان الحال. ويحذف لفهم المعنى، وتلحقها همزة استفهامٍ لتقرير، و«لا» لنهي أو دعاء، و«لَمْ أَمْرُ أو دعاء» وتجب في فعلٍ غائب، ومتكلمٍ، ومفعولٍ مخاطبٍ، والجزم بها مُضمرة ضرورة، وغير النفي من الثمانية، والاسم الموضوع موضع الأمر، والفعل الخبري لفظاً الأمرى معنى، إن لم يُضمّن معنى الشرط ارتفع الفعل، وإن ضُمّن الجزم جواباً. ويُقدّر النهي بفعلٍ منفيٍّ بعد الأداة.

والجازم لفعلين: حرفاً: «إِنْ وإِذْ ما»، واسماً لا ظرفاً: «مِنْ وما ومَهما» وظرفَ زمانٍ «متى وأَيَّانَ وإِذَا» في شعر، ومكانٍ «أَيْنَ وأَنَّى وَحَيْثُما»، وبحسب ما تضاف إليه «أَيَّ»، وتجب «ما» في «حيثُ وإِذْ»، وتمتنع مِنْ «مِنْ وما ومَهما» [٣٧ و] وأَنَّى»، وتجاوز فيما بقي. وجملة الشرطٍ مصدرّةٌ بمضارعٍ فينجزم، أو بماضٍ فلا يتأثر، وجملة الجزاء اسميّةٌ فتجب «إِذَا أو الفاء» ولا تحذف إلا ضرورة، ومصدرّةٌ بمضارعٍ فينجزم وجوباً وفعلُ الشرطٍ مضارعٌ ويرتفع ضرورةً وجوازاً، وهو ماضٍ أو بماضٍ متصرفٍ غير دعاءٍ فلا يتأثر، أو بغير ذلك فلا بُدَّ من «الفاء»، ولا يجيء الأول مضارعاً والثاني ماضياً إلا ضرورة. والاستفهامُ داخلٌ على الشرطِ إن اجتمعا، ويُبنى الجوابُ على الشرطِ، وحذفُ فعلِ الشرطِ أو جوابِهِ جائزٌ للدليل، وكليهما في شعر، أو نادر، ويبطل عمل اسم الشرط إن تقدّمه عاملٌ غير جارٍّ، فإن كان ظرفاً أو